لا خَطَرَ من الاتصال القَوى بأوربا عَلى شخْصِيَّتِنَا
١١

واعتراض آخر قد يوجه إلى هذا النحو من التفكير الذى أتحدث به إليك . وهو أن الاتصال القوى الصريح بأوربا قد لا يخلو من الخطر على شخصيتنا القومية وعلى ما ورثناه عن ماضينا المجيد من هذا التراث العظيم .

فنحن قد نرى أفرادًا وجماعات تفتنهم الحياة الأوربية فيسرعون إليها لا يلوون على شىء ويتهالكون عليها كما تتهالك الفراشة على النار فلا تلبث أن تحترق . وأمر هذا الاعتراض كأمر الاعتراض السابق . وليس الرد عليه بأشد عسرًا من الرد على الاعتراض السابق . فأنا لا أدعو إلى أن ننكر أنفسنا ، ولا إلى أن نجحد ماضينا ، ولا أن نفنى فى الأوربيين . وكيف يستقيم هذا وأنا إنما أدعوا إلى أن نثبت لأوربا ونحفظ استقلالنا من عدوانها وطغيانها ونمنعها من أن تأكلنا ؟!

لقد كنا معرضين لخطر الفناء فى أوربا حين كنا ضعافًا مسرفين فى الضعف ، وحين كنا نجهل تاريخنا القريب والبعيد ، وحين لم نكن نشعر بأن لنا وجودًا ممتازًا ، وحين كان فريق منا يؤمنون فى أعماق نفوسهم بأن للأوربى فضلا على المصرى لأنه من جوهر ممتاز ، وبأن للقبعة فضلا على العمامة والطربوش لأنها تغطى رأسًا ممتازًا !

فأما الآن وقد عرفنا تاريخنا ، وأحسسنا أنفسنا ، واستشعرنا العزة والكرامة ، واستيقنا أن ليس بيننا وبين الأوربيين فرق فى الجوهر ولا فى الطبع ولا فى المزاج فإنى لا أخاف على المصريين أن يفنوا فى الأوربيين .

وقد أغارت أمم قوية على مصر وبسطت سلطانها عليها قرونًا متصلة وأزمانًا طوالا ، فلم تستطع أن تهضمها ولا أن تفنى شخصيتها .

أفتستطيع الآن أمة مهما تكن أن تمحو الشخصية المصرية أو تعرضها للخطر ؟ لقد ثبتت مصر فى هذا العصر الحديث لأقوى أمة فى الأرض وخرجت من الجهاد ظافرة ، ولم يكن لها سلاح إلا إيمانها بنفسها وثقتها بحقها . أفتراها بعد أن انتصرت فى جهادها

للإنجليز تتعرض لأن تفنى فى الإنجليز ؟ كلا . إنما تتعرض مصر لهذا الفناء إذا نكلت أو عجزت عن أن تقاوم أوربا بسلاحها ، وتجاهدها بما تعرف من وسائل الجهاد .

وبعد فإن مشخصات مصر واضحة بينة . يشخصها إقليمها الجغرافى الذى تعيش فيه . فهل مما يفنى مصر فى أوربا أن ندعوها إلى حماية هذا الاقليم من أن تغير عليه أوربا ؟ وكيف تحميه إذا لم تقاوم أوربا بمثل سلاحها ؟ ويشخصها دينها : فهل ندعو إلى أن تفنى مصر فى أوربا إذا دعوناها إلى أن تحتفظ بهذا الدين وتلائم بينه وبين مقتضيات الحياة ، كما لاءم أسلافنا بينه وبين مقتضيات الحياة ؟ وتشخصها لغتها العربية وتراثها الفنى والأدبى . فهل ندعو إلى فنائها فى أوربا إذا دعوناها إلى أن تحتفظ بهذه اللغة وهذا التراث ، وتنميها حتى يسعا ما وسعته اللغات الأوربية وألوان التراث الأوربى ، وحتى لا يكون للغة أخرى ولا لتراث آخر عليهما فضل ؟

ثم يشخصها تاريخها الطويل العظيم . فهل ندعو إلى فنائها فى أوربا إذا دعوناها إلى أن تحفظ لهذا التاريخ حرمته ، وتثبت أنها حريصة على أن يكون حاضرها ومستقبلها خليقين بماضيها ، وأنها تكره كل الكره وتأبى أشد الاباء أن ينبئها تاريخها بما كان لها من سيادة ومجد وفضل على الحضارة ، فتجيبه بأن هذا حق ولكنها الآن عيال على أوربا وستظل عيالا على أوربا لأنها مستمسكة بحياتها الحاضرة ولا تريد أن تأخذ بأسباب الحضارة الأوربية ؟

كلا . ليس على الشخصية المصرية خطر من الحضارة الحديثة كما لم يكن على الشخصية اليابانية خطر من الحضارة الحديثة . وليست أدرى لم تضيع شخصية المصريين إذا ساروا سيرة الأوربيين ، ولا تضيع شخصية اليابانيين مع أن لمصر من المجد والسابقة ما ليس لليابان مثله ؟!

مَادية الحضَارَةِ ورُوحيَّة الشرق وَحَضَارَتُه

١٢

واعتراض أخير يوجه إلى هذا النحو من التفكير ولكن له وجهين ، أحدهما خطر حقا والآخر مضحك حقا . فقد يقال إن الحضارة الأوربية مادية مسرفة فى المادية ، لا تتصل بالروح أو لا تكاد تتصل به ، وهى من أجل ذلك مصدر شر كثير تشقى به أوربا ويشقى به العالم كله أيضًا .

ثم يقال بعد ذلك إن أوربا نفسها قد زهدت فى حضارتها وضاقت بها ، وأخذ جماعة من كتابها وعلمائها وفلاسفتها يرغبون عن هذه الحضارة ، ويلتمسون لقلوبهم وعقولهم غذاء فى روحية الشرق . أفنقبل على الحضارة الأوربية حين يزهد فيها الأوربيون ؟ وما لنا نكبر هذه الحضارة وقد أصغرها أصحابها ؟ وما لنا نعرف هذه الحضارة وقد أنكرها أصحابها ؟ وما لنا نترك الخير الذى يرغب فيه الأوربيون إلى الشر الذى يرغب عنه الأوربيون ؟

أقرأت هذا ؟ إن بين المصريين خاصة والشرقيين عامة قومًا يملأون به أفواههم ، ويجرون به أقلامهم ؟ ويلقون به فى نفوس الشباب فلا يلقون فيها إلا سما زعافًا . من الحق أن الحضارة الأوربية عظيمة الحظ من المادية ، ولكن من الكلام الفارغ والسخف الذى لا يقف عنده عاقل أن يقال إنها قليلة الحظ من هذه المعانى السامية التى تغذو الأرواح والقلوب .

من الحق أن الحضارة الأوربية مادية المظاهر ، وقد نجحت من هذه الناحية نجاحًا باهرًا ، فوفقت إلى العلم الحديث ، ثم إلى الفنون التطبيقية الحديثة ، ثم إلى هذه المخترعات التى غيرت وجه الأرض وحياة الإنسان . ولكن من أجهل الجهل وأخطأ الخطأ أن يقال : إن هذه الحضارة المادية قد صدرت عن المادة الخالصة . إنها نتيجة العقل ، إنها نتيجة الخيال ، إنها نتيجة الروح ، إنها نتيجة الروح الخصب المنتج ، نتيجة الروح الحى الذى يتصل بالعقل فيغذوه وينميه ويدفعه إلى التفكير ثم إلى الإنتاج ثم إلى استغلال الإنتاج ، لا نتيجة هذا الروح العاكف على نفسه ، الفارغ لها ، الفانى فيها ، الذى تفسده الأثرة عليه أمره فلا ينفع ولا ينتفع ولا يفيد ولا يستفيد .

وإنك لتدرس تاريخ الفلاسفة الأوربيين والعلماء الأوربيين والمخترعين الأوربيين فلا تجد واحدًا منهم إلا وله من الروح أعظم حظ ممكن . له قبل كل شيء هذا الاستعداد السامى الذى يدفعه إلى التضحية بالوقت والجهد واللذة والحياة فى سبيل الرأى ثم فى سبيل التفكير ، ثم فى سبيل الإنتاج .

إن الذين يزعمون أن ديكارت كان خلوًا من الروح إنما يقولون سخفًا ويهذون بما لا يعلمون .

إن الذين يزعمون أن باستور كان خلوًا من الروح إنما يتحدثون عن جهل ويصدرون عن غفلة ويخوضون فيما لا يعرفون . إن هذه الحضارة الأوربية المادية هى التى تضحى فى كل يوم بكثير من الأنفس فى سبيل العلم وفى سبيل السيطرة على الطبيعة .

هؤلاء الذين يخاطرون فى الطيران فيلقون فيه الموت شنيعًا بشعًا ليسوا ماديين لأنهم يضحون بحياتهم فى سبيل تقدم العلم وبسط سلطان العقل على عناصر الطبيعة الجامحة .

نعم إن هناك كتابًا وشعراء وفلاسفة يضيقون بالحضارة الأوربية ولكنهم يبذلون حياتهم فى سبيلها إن تعرضت للخطر ، إن فريقًا من هؤلاء الكتاب والفلاسفة يولون وجوههم شطر الشرق أو يظهرون ذلك ، ولكن ثق بأنهم يرفضون الرفض كله أن يعيشوا عيشة الشرقيين أو يسيروا سيرتهم .

إن الضيق بالحياة الحاضرة خصلة يمتاز بها الرجل الراقى الحى ، ولن يرضى عن الحياة رضى مطلقًا قوامه الإذعان إلا الذين خلقوا للخمول والخمود . فإذا رأيت الأوربى يضيق بحياته ويزدريها فاعلم أنه ما زال حيا راقيًا ممتازًا مستعدا للكمال . وإذا رأيت الأوربى مذعنًا راضيًا قانعًا بما قسم له فاعلم أن دولته قد آذنت بالزوال . وإذا قال الأوربى لنا إن حضارته مادية بغيضة ، فنحن خليقون أن نظن به اثنتين : فإن كان صادقًا علمنا أنه يريد المزيد من هذه الحضارة المادية البغيضة وإن كان كاذبًا علمنا أنه يريد أن يزهدنا فى هذه الحضارة ليستأثر بها من دوننا ، وليحتفظ لنفسه بحسناتها ومزاياها ، وليمسكنا نحن فى حضارتنا الروحية التى تجعلنا له عبيدًا .

وبعد ، فما هذا الشرق الروحى ؟ ليس هو شرقنا القريب من غير شك . فشرقنا القريب كما رأيت هو مهد هذا العقل الذى يزدهى ويزدهر فى أوربا ، وهو مصدر هذه الحضارة الأوربية التى نريد أن نأخذ بأسبابها . وما أعرف أن للشرق القريب هذا روحًا

يميزه من أوربا ، ويتيح له التفوق عليها . ظهرت فى هذا الشرق القريب فنون وعلوم وآداب ، تأثر بها اليونان والرومان ، فأنتجوا حضارة أوربا ، وأعانهم على ذلك المسلمون ، أى أهل هذا الشرق القريب .

وظهرت فى هذا الشرق القريب ديانات سماوية ، أخذ الأوربيون منها كالشرقيين بحظوظهم . فمنهم المسيحى ومنهم اليهودى ، ومنهم المسلم أيضًا . أفتكون هذه الديانات روحًا فى الشرق ومادة فى الغرب ؟!

كلا ! ليس الشرق الروحى الذى يفتن به بعض الأوربيين صادقين وكاذبين فيخدعوننا على كل حال هو الشرق القريب ، وإنما هو الشرق البعيد ، والشرق الأقصى . هو الهند والصين واليابان وما فيها من هذه الديانات والفلسفة التى لا تتصل أو لا تكاد تتصل بدياناتنا وفلسفتنا . فلننظر أى الأمرين نختار لأنفسنا : أنريد أن نعتنق ديانة الصينيين وفلسفتهم ، ونأخذ بأسباب حضارتهم ؟ ولكنهم هم يأخذون بأسباب الحضارة الأوربية أخذًا قويا ، فأما اليابان فأمرها ظاهر . وأما الصين فقد لجأت إلى عصبة الأمم منذ أعوام تطلب إليها أن ترسل إليها الخبراء ، لينظموا لها التعليم على النحو الأوربى . والصين كما تعلم مقسمة الآن بين نزعتين : مختلفتين : إحداهما نحو عصبة الأمم الديمقراطية الغربية ، والأخرى نحو روسيا ومذهبها الشيوعى .

إن حديث الشرق الروحى هذا حديث لا غناء فيه . هو مضحك إذا نظرنا إليه نظرة عامة ، فإن المصريين الذين يزهدون فى الحضارة الأوربية ، ويدعون إلى روحية الشرق ، يعرفون إذا خلوا إلى أنفسهم أنهم يهزلون ولا يجدون ، وأنهم لو خيروا لكرهوا أشد الكره أن يحيوا حياة الصين والهند . ولكن هذا الحديث خطر ، لأنه يلقى فى روع الشباب بعض الحضارة الأوربية التى يعرفونها ، فيثبط هممهم ، ويضعف عزائمهم ، ويوجههم نحو هذه الحضارة الشرقية التى يجهلونها ، فيدفعهم إلى بيداء ليس لها أول ولا آخر .

ومصدر هذا أن الذين يخوضون فى أحاديث الشرق والغرب عندنا يجهلون الشرق والغرب جميعًا فى أكثر الأحيان ، لأنهم يعرفون ظواهر الأشياء ولا يتعمقون حقائقها .

وإذا كان هناك شر يجب أن نحمى منه أجيال الشباب فهو هذا العلم الكاذب ، الذى يكتفى بظواهر الأشياء ولا يتعمق حقائقه . فلننظر كيف نرد عن أجيال الشباب هذا الشر . وليس إلى ذلك من سبيل ، فيما رأى ، إلا أن نقيم ثقافة الشباب على أساس متين .

القَوْمِيَّةُ الإسْلامِيَّةُ وَالْقَوْمِيَّة الْوَطنِيّة

١٣

وإلى الدولة وحدها يجب أن توكل شؤون التعليم كلها فى مصر إلى أمد بعيد . وليس معنى ذلك أنى أكره أن يبذل الأفراد والجماعات ما يستطيعون من الجهد لإنشاء ما يمكن إنشاؤه من أنواع التعليم وفروعه . بل معناه أن حياة مصر الخاصة ، وتطورها الحديث ، يقضيان بأن تؤخذ أمور التعليم كلها بالجد والحزم ، وأن يكون تنظيمها دقيقا ، والإشراف عليها قويا ، وملاحظاتها متصلة لا تفتر ولا تنى . ومصدر ذلك أن مصر مضطربة بين أمرين كلاهما خطير : أحدهما أن كثرة المصريين المطلقة لا تزال جاهلة جهلا مطلقا فلابد من أن تقوم الديمقراطية بتعليمها ، وبتعليمها على النحو الملائم لأصول الديمقراطية وغاياتها .

والدولة وحدها هى التى تستطيع أن تضع المناهج والبرامج لهذا التعليم ، وأن تقوم على تنفيذ هذه المناهج والبرامج ، وأن تلاحظ ذلك ملاحظة متصلة دقيقة ، حتى لا ينحرف التعليم عن الطريق التى رسمت له ، وحتى لا ينتهى إلى غرض مباين للغرض الذى أنشئ من أجله .

والثانى أن القلة المتعلمة من المصريين ، وهى لا تعدو العشرين فى المئة ، وما أظنها تبلغها ، قد خضعت لألوان مختلفة من التعليم ، ونظم متباينة ومناهج وبرامج ينكر بعضها بعضا ، ويصدم بعضها بعضا ونشأ عن ذلك اضطراب له آثاره الخطيرة فى حياتنا المصرية على اختلاف فروعها وألوانها .

فهناك التعليم الرسمى المدنى الذى تنشئه الدولة وتقوم عليه . وقد كان إلى الآن متواضعا هين الأمر ، يقصد به إلى أغراض متواضعة هينة . وقد رسم الإنجليز له طريقة محدودة ضيقة ، فأفسدوه وأفسدوا نتائجه وآثاره أشد الإفساد . ونحن نبذل منذ أعوام جهودا مختلطة مضطربة لإصلاح ما أفسد الإنجليز . فلا نكاد نوفق فى بعض الأمر حتى تعدو العاديات فتردنا إلى الاخفاق والخذلان .

وهناك التعليم الأجنبى الذى قام فى مصر ، مستظلا بالامتيازات الأجنبية ، غير حافل بالدولة ، ولا خاضع لسلطانها ولا ملتفت إلى حاجات الشعب وأغراضه ، ولا معنى إلا بنشر ثقافة البلاد التى جاء منها ، والدعوة لهذه البلاد ، وتكوين التلاميذ المصريين على نحو أجنبى خالص ، خليق أن يبغض إليهم بيئتهم المصرية ، وأن يهون فى نفوسهم قدر وطنهم المصرى ، لولا أن سلطان مصر على أبنائها أعظم من ذلك وأقوى ، وأقدر على مقاومة ذلك ومحو آثاره .

فهناك تعليم فرنسى دينى ، وهناك تعليم فرنسى مدنى ، وهناك تعليم إيطالى ، وآخر يونانى ، وآخر إنجليزى ، وآخر أمريكى ، وآخر ألمانى . وكل هذه الأنواع من التعليم لا تفكر فى مصر ، ولا تحفل بها ، وإنما تفكر فى فرنسا وإيطاليا ، وفى إنجلترا وأمريكا ، وفى اليونان وألمانيا .

ويريد سوء الحظ أن يكون هذا التعليم الأجنبى فى جملته أنفع وأغنى من التعليم المصرى الرسمى ، فيدفع المصريون إليه أبناءهم عن رضى واختيار ، بل عن حب وإيثار . وينتج عن ذلك أن الشبان الذين يخرجون من هذه المعاهد الأجنبية مهما يكن حبهم لمصر ، وإيثارهم لها ، فإنهم يفكرون على نحو يخالف النحو الذى يفكر عليه الذين يخرجون من المعاهد المصرية . بل هم يفكرون على أنحاء مختلفة ، وتظهر نتائج هذا التفكير المختلف فى حياتهم العملية اليومية ، وفى تقديرهم للأشياء وحكمهم عليها .

وهناك التعليم المصرى الحر الذى يزعم المحافظة على المناهج والبرامج الرسمية ، ولكنه إلى عهد قريب لم يكن خاضعا لمراقبة الدولة وملاحظاتها ، فكان يمضى كما يريد ، أو كما يستطيع . وكان يمتاز بخصال أقل ما توصف به أنها مصدر فساد للتفكير ، ومصدر فساد للخلق ، ومصدر فساد للسيرة العامة والخاصة .

لا نكاد نستثنى من ذلك إلا معاهد ما نراها تعد على أصابع اليد الواحدة . وقد انتشر هذا التعليم انتشارا شديدًا حين اشتدت حاجة الشعب إلى التعليم ، وعجزت مدارس الدولة ومعاهدها عن أن ترضى هذه الحاجة . وكانت المدارس تنشأ بعمل الأفراد والجماعات ، وكان الشعب يرسل أبناءه إليها لأنه لا يدرى إلى أين يرسلهم .

وكان عدد ضخم من أبناء الشعب على هذا النحو ، يتعرض لألوان كثيرة من الشر والفساد ، ومانزال نشهد آثارها إلى اليوم ، وما أرى إلا أننا سنشهد آثارها إلى أمد غير بعيد .

وهناك تعليم آخر تشرف عليه الدولة ولا تشرف عليه . تشرف عليه لأنه خاضع آخر الأمر لسلطانها ، ولا تشرف عليه لأنه مستقل فى حقيقة الأمر استقلالا عظيما ، وهو التعليم الدينى ، الذى يقوم عليه الأزهر الشريف وما يتصل به من المعاهد المنبثة فى الأقاليم .

هذا التعليم رسمى تشرف عليه الدولة لأنها تنفق عليه من الخزانة ، ومن أوقاف المسلمين ، ولأنها تنظمه بما تصدر من اللوائح والقوانين . ولكنه كان إلى عهد قريب منحازا عن الحياة العامة ، قد انصرف إلى نفسه ، وانصرفت الدولة عنه ، ومضى فى طريقه ، لا يكاد يخضع لمراقبة ولا ملاحظة ، وكانت صفته الدينية ، ومازالت ، تحميه إلى حد بعيد من تدخل السلطان المدنى . وكان إقبال الناس عليه ومازال عظيما . وهو بحكم طبيعته ، وبيئته ، ومحافظة القائمين عليه ، وخضوعهم بحكم هذه المحافظة لكثير من أثقال القرون الوسطى ، وكثير من أوضاعها ، يصوغ التلاميذ والطلاب صيغة خاصة مخالفة للصيغة التى ينتجها التعليم المدنى ، بحيث يعرض الأمر من الأمور ، أو الواقعة من الواقعات ، فإذا الأزهرى يتصوره على نحو ، وإذا الشاب المدنى يتصوره على نحو آخر ، وإذا هذا وذاك لا يتفقان فى التفكير والتقدير ، ولا يتفقان فى الحكم والرأى ، ولا يتفقان فى السيرة والعمل . ولولا أن النهضة الوطنية قد كانت أقوى من أسباب الاختلاف فقربت بين المصريين ووحدت غايتهم ، ولاءمت بين آمالهم وأعمالهم ،ولولا أن هذه النهضة قد رفعت من شان الصحف، ودفعت المصريين إلى قراءتها واتباعها، ولولا أن هذه النهضة قد أنتجت طائفة غير قليلة من الكتب التى قرأها المستنيرون من المصريين على اختلاف نزعاتهم ، ولولا أن ألوانا من المحن التى صبت على المصريين من الأجنبى حينا ، ومن مواطنيهم حينا آخر ، فأشركتهم فى الألم وأشركتهم فى طلب التخلص من هذا الألم ، لولا هذا كله لكانت آثار الاختلاف فى التعليم أشد خطرا ، وأشنع عاقبة مما هى الآن .

وهناك تعليم وسط بين الدينى الخالص والمدنى الخالص ، تمثله الآن دار العلوم وقد مثلته مدرسة القضاء حينا ، ويوشك الأزهر الحديث أن يكون له أصدق مثال . وهذا التعليم قد كان مفيدًا فى وقت من الأوقات حين كنا فى حاجة إلى أن نتطور على مهل ، مراعاة لكثير من الظروف . ولكنه الآن قد أصبح فى حاجة إلى أن يعاد النظر فى توجيهه ، لأننا قد وصلنا إلى طور لا يحتمل الابطاء ولا التلكؤ ، وإنما يدعو إلى الاسراع ومضاعفة النشاط .

كل هذا يصور حياتنا العقلية فى هذا العصر ، ويصورها بعيدة كل البعد عن أن تكون ملائمة لحاجتنا أو قل لحاجاتنا المختلفة التى نطلبها إلى التعليم . ونحن إذا فكرنا قليلا انتهينا إلى أن من أوجب واجبات الدولة المصرية فى عشرات الأعوام المقبلة أن تحوط الاستقلال الخارجى ، وأن تقر النظام الديمقراطى فى داخل الحدود المصرية ، ومهما يكن جهد الأفراد فى حياة الاستقلال وتثبيت الديمقراطية ، فإن هذا الجهد ليس شيئًا بالقياس إلى الجهد الذى يجب أن تبذله الدولة ، لأن الدولة أقدر على ذلك وأنفذ إليه وهى لم تقم بعد إلا له .

وإذا كان أهم أعمال الدولة أن تحوط الاستقلال الخارجى ، فإن الوسائل إلى حياطة هذا الاستقلال هى من أول واجبات الدولة ومن أهم أعمالها ، وأى وسيلة إلى حياطة الاستقلال تعدل هذه الوسيلة الأساسية ؟ هذه الوسيلة الأولى والأخيرة ، وهى أن تنشىء الطفل المصرى والفتى المصرى على حب الاستقلال والتضحية بالنفس فى حياطته والذياد عنه . وإذا كان من أول واجبات الدولة أن تحمى بعض المصريين من بعض ، وأن تكفى بعضهم شر بعض ، وأن تكف بأس بعضهم عن بعض ، وأن تقر فيهم العدل والأمن ، وتحقق لهم المساواة وتكفل لهم الحرية .

إذا كان هذا كله من أول واجبات الدولة وأهم أعمالها ، فإن الوسيلة إلى هذا كله من أول واجبات الدولة وأهم أعمالها . وأى وسيلة إلى تثبيت الديمقراطية تعدل هذه الوسيلة الأساسية ، هذه الوسيلة الأولى والأخيرة وهى : تنشئ الطفل المصرى والفتى المصرى على أن يحب مواطنيه ، ويؤثرهم بالخير ، ويضحى بنفسه فى سبيل حمايتهم من الشر ، وحياطتهم من الظلم ، ويشعر بأن عليه واجبات قبل أن تكون له حقوق .

وما أظن أن الأفراد والجماعات إذا خلى بينهم وبين التعليم يستطيعون فى الظروف الحاضرة التى تحيط بمصر أن يحققوا هذا البرنامج الخطير ، الذى يقوم على أن تنشئ الوطنية الحديثة فى قلوب الأجيال المقبلة من شباب المصريين .

وما أظن أننا نستطيع أن نطلب إلى المدارس والمعاهد الأجنبية ، ونحن مطمئنون حقا ، أن تثبت فى قلوب أبنائنا حب الوطن المصرى ، وحماية الاستقلال المصرى ، وحياطة الديمقراطية المصرية . وحسبنا ألا تكون هذه المدارس والمعاهد صارفة للشباب المصريين عن هذا الحب ، مغرية لهم بحب أوطان أخرى . ولست أدعو إلى إغلاق المدارس والمعاهد الأجنبية بل أنا بعيد عن ذلك كل البعد ، نافر منه أشد النفور . لا لأن التزاماتنا الدولية

تحول بيننا وبين ذلك ، بل لأن حاجاتنا الوطنية تدعونا إلى الاحتفاظ بهذه المدارس والمعاهد . فهى من جهة نوافذ قد فتحت لمصر على الحضارات الأوربية المختلفة ، وهى من جهة أخرى لا تزال متفوقة على مدارسنا فى فنون التربية والتعليم .

ولكن الشىء الذى أدعو إليه ، وألح فيه ، وأرى أن الواجب الوطنى يفرضه على الحكومة والبرلمان فرضًا ، وأرى أن التقصير فيه تقصير فى ذات الوطن ، وتفريط فى حماية الاستقلال ، هو أن تراقب هذه المدارس مراقبة دقيقة تكفل محافظتها على مقدار من التعليم يلائم حقوق الوطنية المصرية وواجباتها . ولأكن واضحًا فى هذا فأفصله بعض التفصيل .

ما أظن أحدًا يخالفنى فى أن من حق الدولة ومن الحق عليها أن تكفل لأبناء الشعب تعلم لغة الشعب وإتقانها ، لأن هذه اللغة من أهم المقومات للشخصية الوطنية من جهة ، ولأن هذه اللغة هى وسيلة التعامل والحياة بين أبناء الوطن الواحد . فإذا طلبنا إلى الدولة أن تفرض على المدارس الأجنبية التى تقوم فى مصر تعليم اللغة العربية ، وأن تتعهد هذا التعليم بالملاحظ المتصلة ، والتفتيش المستمر ، والامتحان الدقيق ، حتى لا يكون هذا التعليم أقرب إلى الهزل منه إلى الجد وإلى الخداع منه إلى النصح .

إذا طلبنا إلى الدولة هذا لم نطلب منها شططًا. وإذا فرضت الدولة هذا على المدارس الأجنبية لم تكن ظالمة لها، ولاجائرة عليها. ولامكلفة إياها أكثر مما تطيق. فهذه واحدة.

وإذا طلبنا إلى الدولة ألا تأذن لمدرسة أجنبية أن تعلم فى مصر إلا إذا كان التاريخ القومى أساسًا من أسس التعليم فيها ، وإلا إذا تحققت الدولة بالملاحظة والتفتيش والامتحان أن هذا التعليم جد لا لعب فيه ، لم نطلب إليها شططًا ، ولم نرهق هذه المدارس من أمرها عسرًا فهذه ثانية .

وإذا طلبنا إلى الدولة ألا تسمح لمدرسة بالتعليم فى مصر إلا إذا كانت الجغرافيا المصرية كالتاريخ المصرى وكاللغة المصرية أساسًا من أسس التعليم فيها ، وإلا إذا تحققت الدولة بالملاحظة والتفتيش والامتحان أن الشاب المصرى الذى يتعلم فى هذه المدارس يعرف جغرافيا مصر كما يعرفها الشاب الذى يتعلم فى المدارس المصرية ، لم نكلف الدولة شططًا ولم نفرض على هذه المدارس شيئًا غير معقول . فهذه ثالثة .

وهناك مسألة رابعة تحتاج إلى شىء من التفكير ، وقد تظهر غريبة بعض الشىء فى بادئ الرأى ، ولكنها فى حقيقة الأمر طبيعية ملائمة للعدل . وهى مسألة التعليم الدينى

فى المدارس . ومن الأوليات أن من حقنا ومن الحق علينا أن نتثبت بالملاحظة والتفتيش أن المدارس الأجنبية لاتنحرف بالتلاميذ عن دين آبائهم ولاتتخذهم موضوعًا للدعوة والتبشير . هذه مسألة مفروغ منها ، تضمنها القوانين ويجب أن يضمنها العمل أيضًا . وما نظن أن المدارس الأجنبية تظهر نفورًا من ذلك أو امتناعًا عليه .

ولكن المسألة الخليقة بالتفكير هى هذه : إذا كان التعليم الدينى جزءا أساسيا من مناهج التعليم المصرى العام ، فهل يصح ألا يكون هذا التعليم الدينى جزءا أساسيا من مناهج التعليم فى المدارس الأجنبية التى تقوم فى مصر وتنشر تعليمها بين المصريين ؟ ذلك أننا إذا علمنا الدين فى المدارس المصرية ، وجعلناه ركنًا من أركان مناهج التعليم ، فنحن من غير شك نعتمد على أن الدين مقوم خطير من مقومات الوطنية المصرية .وإذا فيجب أن يشترك المصريون جميعا فى هذا الجزء الأساسى من أجزاء التعليم . الواقع أن آراء الناس ومذاهبهم تختلف بالقياس إلى هذه المسألة . فمن الناس من يريد أن يكون التعليم مدنيا خالصًا ، وألا يكون الدين جزءا من أجزاء المنهج المقومة له ، على أن يترك للأسر النهوض بالتعليم الدينى ، وألا تقيم الدولة فى سبيل هذا التعليم من المصاعب والعقاب ما يجعله عسيرا . ومنهم من يرى أن تعليم الدين واجب كتعليم اللغة وكتعليم التاريخ القومى لأنه جزء مؤسس للشخصية الوطنية ، فلا ينبغى إهماله ولا التقصير فى ذاته ، وواضح جدا أن هذا الرأى الأخير هو مذهب المصريين ، وأن من غير المعقول أن يطلب إلى المصريين الآن أن يقيموا التعليم العام فى بلادهم على أساس مدنى خالص ، وأن يترك تعليم الدين للأسر . وإذن فلا ينبغى أن يكون هناك مصريون يخرجون من المدارس المصرية وقد تعلموا الدين القومى واللغة القومية والتاريخ القومى ، وآخرون يخرجون من المدارس الأجنبية وليس لهم من التعليم الدينى حظ ما .

وأنا أعلم أن كثيرا من المدارس الأجنبية ستجد شيئا غير قليل من المشقة فى قبول هذا النحو من التفكير ، والاذعان لهذا النحو من المنطق . ولكنه مع ذلك التفكير المستقيم والمنطق الذى لا مندوحة عن الاذعان له ، إن كنا نريد أن نأخذ الأمور بالجد والحزم ، وأن نوحد العقلية المصرية لنكون الوحدة الوطنية على النحو الحديث .

ويجب أن يفهم الأجانب والمصريون جميعا أن قيام المدارس الأجنبية فى أرض البلاد المستقلة مخالف لطبيعة السيادة الوطنية فإذا قبلت مصر أن تقوم فى أرضها هذه المدارس فيجب أن تطمئن إلى أنها لن تكون مصدر شر لها ، أو خطر على عقلية أبنائها .

وإذا كان من الشاق على الأجانب أن يقبلوا تعليم الدين الإسلامى فى مدارسهم التى هى مسيحية بطبعها ، أو مدنية بطبعها ، فيجب أن يذكروا أن من الشاق على المصريين أن يقبلوا قيام المدارس الأجنبية فى بلادهم مع أن طبيعة الأشياء كانت تحظر عليهم هذا القبول .

وجملة الأمر أن الدولة يجب أن تشرف على المدارس الأجنبية فى هذه الحدود ، فتكفل لأبنائها الذين يدخلون هذه المدارس ما تكفله لأبنائها الذين يدخلون المدارس الوطنية ، من التعليم الصحيح للغة القومية ، والتاريخ القومى ، والجغرافيا القومية ، والدين القومى[1] ، ما دامت الدولة لم تذهب مذهب الذين يؤثرون التعليم المدنى الخالص .

وأنا بعيد كل البعد عن أن أدعو إلى إغلاق المدارس المصرية الحرة لتتمكن الدولة من أن تشرف إشرافًا دقيقًا على التعليم الوطنى .

أنا بعيد كل البعد عن هذا لأنى أعلم أن الدولة التى تبيح للأجانب أن يقيموا المدارس فى أرضها ، لا تستطيع أن تحظر ذلك على أبناء الوطن . ثم لأنى من أشد الناس حرصًا على تشجيع الجهود الخاصة التى يبذلها الأفراد والجماعات لا فى سبيل التعليم وحده ، بل فى سبيل المرافق العامة كلها . أنا إذن لا أدعو إلى إغلاق هذه المدارس الحرة ، ولا إلى تثبيط المقبلين على إنشائها . ولكن أريد أن تلاحظها الدولة أشد الملاحظة ، وتراقبها الدولة أشد المراقبة ، ولاسيما فى هذا الطور من أطوار حياتنا القومية ، لنبرأ من هذا الاختلاف والتفاوت اللذين أشرت إليهما .

بل أن أذهب إلى أبعد من هذا . فلا أريد أن تكون المدارس كلها فى مصر متشابهة متوافقة تصب فى قالب واحد ، وتصوغ الشباب صيغة واحدة ، وإنما أحب أن يكون بينها شىء من التنوع والاختلاف فى المناهج والبرامج والنظام ، ولكن بشرط أن تتفق كلها فى مقدار من المناهج والبرامج هو الذى يكفل تكوين الشخصية الوطنية فى نفس التلميذ ، ويركب فى طبعه الاستعداد لتثبيت الديمقراطية ، وحماية الاستقلال .

وقد بدأت الدولة منذ أعوام تعنى بملاحظة التعليم الحر ، فأنا أرجو أن تستمر هذه العناية ، وتنمو وتطرد وتتنوع ، بحيث يصبح التعليم الحر عندنا صالحا لارضاء الحاجة

---

(١) لسنا نفرض على هذه المدارس أن تكون هى التى تعلم الدين وإنما يكفينا أن تتخذ الدولة ما شاءت من الوسائل المعقولة لتضمن هذا النوع من التعليم للمصريين الذين يدخلون هذه المدارس .

الوطنية إليه من جهة ، وقادرا على تخفيف العبء عن الدولة بعد زمن طويل أو قصير من جهة أخرى .

وأنا بعيد كل البعد عن أن أدعو إلى المساس بجوهر التعليم الدينى فى الأزهر وما يتصل به من المعاهد المنبثة فى الأقاليم . فقد قدمت أن الدين مقوم من مقومات الشخصية الوطنية . وأنا مؤمن بهذا فيما بينى وبين نفسى أشد الإيمان . وقد كانت مصر ملجأ للتعليم الدينى الإسلامى حين انحسر ظله عن كثير من الأقطار الإسلامية ، وكانت مصر معقلا للإسلام حين عجز عن حمايته كثير من بلاد المسلمين .

فهذا مجد تليد لمصر لا ينبغى أن تفرط فيه ، أو تقصر فى ذاته . بل ينبغى أن تحوطه وتنميه ، وأن تصبح كما كانت فى العهود القديمة موطن الهدى ، ومشرق النور للبلاد الإسلامية كافة .

هذا شىء لا أشك فيه ، ولا أحب أن يظن بى الشك فيه . ولكنى أريد أن يصور التعليم الأزهرى تصويرًا يلائم هذه الحاجة الوطنية التى قدمت تفصيلها : إلى تكوين الوحدة المصرية من جهة، وإلى تثبيت الديمقراطية وحماية الاستقلال من جهة أخرى .

ومعنى ذلك أن هناك مقدارا من مناهج التعليم العام وبرامجه يجب أن يكون مشتركًا بين المصريين ، ويجب أن تشرف الدولة بالملاحظة والتفتيش والامتحان على أن المصريين جميعا مشتركون فيه ، شركة عادلة ، سواء تعلموا فى المدارس الرسمية ، أم فى المدارس المصرية الحرة ، أم فى المدارس الأجنبية ، أم فى الأزهر ومعاهده .

وما دام الأزهر حريصًا على أن يقوم بالتعليم الأولى الأزهرى والتعليم الثانوى الأزهرى ، فلابد إذن من أن يتحقق الاشراف الدقيق للدولة على هذا التعليم الأولى والثانوى فى الأزهر ، لتثبت الدولة من أن المصريين جميعا ينشأون على معرفة وطنهم وحبه ، والاستعداد للتضحية فى سبيله ، والإتقان للغته وتاريخه ، وتقويمه ودينه . فإذا أخذ الأزهر فى تخصيص أبنائه فى العلوم الدينية بعد فراغهم من تعليمهم الثانوى فله أن يذهب فى ذلك ما شاء من المذاهب الحرة ، فى حدود حاجته الدينية والعلمية ، وفى حدود القانون العام .

وقد يقال إن مناهج التعليم الأزهرى وبرامجه خاضعة لسلطان الدولة لأنها قد صدر بها قانون ، وكل ما تصدر به القوانين فهو خاضع لهذا السلطان العام . وهذا حق فى

ظاهر الأمر ، ولكنى لا أكتفى به ولا أطمئن إليه . وإنما أريد أن يعاد النظر فى قوانين الأزهر . فنحن نعلم متى شرعت ، وكيف شرعت ونحن نعرف ما خضعت له من الظروف . وأيسر ما يقال فى ذلك أن هذه القوانين والنظم لم تشرع فى عهد الديمقراطية الصحيحة . وأعوذ بالله أن أريد الانتقاص من حقوق الأزهر . وإنما أريد أن نلائم بين هذه الحقوق وبين النظام الديمقراطى الصحيح ، وألا يكون الأزهر دولة فى داخل الدولة ، وسلطانًا خاصًا يستطيع أن يطاول السلطان العام ويناوئه ، كما هى الحال الآن إذا بقيت هيئة كبار العلماء ، وإذا أتيح للأزهر بالفعل ما أتاحت له قوانينه من تخريج المعلمين فى مدارس الدولة على اختلافها .

ثم إن المهم فى التعليم الأولى والثانوى ، وفى التعليم كله ليس هو المنهج والبرنامج ، بل تنفيذ المنهج والبرنامج وطريقة هذا التنفيذ والاشراف عليه . وقد تكون مناهج التعليم الأولى والثانوى فى الأزهر مشتملة على هذا المقدار الذى يجب أن يشترك المصريون جميعا فيه . ولكن هذا إن صح لا يعدو أن تكون المناهج المكتوبة ملائمة للحاجة الوطنية . ومن البين أننا لا نريد الاكتفاء بالمنهج المكتوب والبرنامج المرسوم ، وإنما نريد أن ينفذ هذا المنهج على وجهه ، وأن ينفذ هذا البرنامج على وجهه أيضا . والذين ينهضون بالتعليم فى المعاهد الأولية والثانوية الأزهرية جماعة من علماء الأزهر ، لهم مكانهم من العلم بشؤون الدين ، ومن الفقه بفنونهم الأزهرية . ولكن هذا شىء والتعليم الأولى والثانوى على النحو الذى نطلبه وتقتضيه المصلحة الوطنية شىء آخر .

فلابد من أن يكون للدولة ، أو بعبارة أدق وأوضح ، لابد من أن يكون لوزارة المعارف إشراف دقيق على التعليم الأولى والثانوى فى الأزهر لأن وزارة المعارف هى عين الدولة على هذين النوعين من التعليم .

ولا ينبغى بحال من الأحوال فى بلد كمصر أن يشذ التعليم الأولى والثانوى عن ملاحظة الدولة وعن إشرافها الدقيق بواسطة وزارة المعارف ، إن كانت الدولة تريد أن تأخذ أمور التعليم بالجد والحزم .

وقد يقال إن اقحام الدولة ووزارة المعارف فى شئون الأزهر على هذا النحو الذى نرسمه إضاعة لاستقلال الأزهر ، أو لجزء عظيم منه على أقل تقدير . ولكن الرد على هذا يسير ، فليس هناك معنى لاستقلال التعليم الأولى والثانوى عن إشراف الدولة ، وليس

هناك نفع للدولة ولا للأزهر فى هذا الاستقلال . وإنما المهم والضرورى هو استقلال التعليم العالى . فكما أن الجامعة المصرية لن تؤدى واجبها على الوجه الأكمل إلا إذا استمتعت بالاستقلال العلمى التام ، وبمقدار معقول من الاستقلال الادارى والمالى ، فكذلك الأزهر يجب أن يستقل بتعليمه العالى استقلالا تماما ، وبما يحتاج إليه هذا التعليم العالى من شؤون الإدارة والمال استقلالا معقولا لا يناقض السلطان العام ، ولا المسؤولية الوزارية أمام البرلمان ، ولا سيادة الدولة على كل ما يكون أو يجرى داخل حدود الدولة .

وخلاصة هذا كله : أن التعليم الأولى والثانوى مهما يكن وفى أى بيئة من البيئات المصرية والأجنبية القائمة فى مصر ، يجب أن يخضع لإشراف الدولة ، وأن تتولاه وزارة المعارف مباشرة أو تتبعه بالاشراف والتفتيش والامتحان . فيجب إذن أن يكون لوزارة المعارف مفتشون يلاحظون التعليم الأولى والثانوى فى الأزهر ، ويرفعون تقاريرهم عنه إلى الوزارة ، ويجب أن تشترك وزارة المعارف فى الامتحان لهذين النوعين من التعليم اشتراكا يمكنها من الاشراف عليه والرضى عنه .

هذه أمور تفرضها طبيعة الأشياء . ونحن نطلبها بالقياس إلى الأزهر كما نطلبها بالقياس إلى التعليم الحر المصرى والأجنبى .

وهناك شىء يجعل حاجة الأزهر إلى إشراف الدولة على تعليمه الأولى والثانوى ضرورة ماسة فى هذا الطور من أطوار الحياة المصرية وهو : أن الأزهر بحكم تاريخه وتقاليده وواجباته الدينية بيئة محافظة تمثل العهد القديم والتفكير القديم أكثر مما تمثل العهد الحديث والتفكير الحديث .

ولابد من تطور طويل دقيق قبل أن يصل الأزهر إلى الملاءمة بين تفكيره وبين التفكير الحديث . والنتيجة الطبيعية لهذا أننا إذا تركنا الصبية والأحداث للتعليم الأزهرى الخالص ، ولم نشملهم بعناية الدولة ورعايتها وملاحظتها الدقيقة المتصلة ، عرضناهم لأن يصاغوا صيغة قديمة ، ويكونوا تكوينا قديما ، وباعدنا بينهم وبين الحياة الحديثة التى لابد من الاتصال بها ، والاشتراك فيها ، وعرضناهم لطائفة غير قليلة من المصاعب التى تقوم فى سبيلهم ، حين يرشدون ، وحين ينهضون بأعباء الحياة العملية .

فالمصلحة الوطنية العامة من جهة ، ومصلحة التلاميذ والطلاب الأزهريين من جهة أخرى ، تقتضيان إشراف وزارة المعارف على التعليم الأولى والثانوى فى الأزهر .

شيء آخر لابد من التفكير فيه ، والطلب له ، وهو أن هذا التفكير الأزهرى القديم قد يجعل من العسير على الجيل الأزهرى الحاضر إساغة الوطنية والقومية بمعناهما الأوربى الحديث .

وقد سمعت منذ عهد بعيد صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر يتحدث إلى المسلمين من طريق الراديو فى موسم من المواسم الدينية فيعلن أن محور القومية يجب أن يكون القبلة المطهرة وهذا صحيح حين يتحدث شيخ من شيوخ المسلمين إلى المسلمين . ولكن الشباب الأزهريين يجب أن يتعلموا فى طفولتهم وشبابهم أن هناك محورا آخر للقومية ، لا يناقض المحور الذى ذكره الشيخ الأكبر وهو محور الوطنين التى تحصرها الحدود الجغرافية الضيقة لأرض الوطن .

ولست أرى بأسا على الشيخ الأكبر ، ولا على زملائه من أن يتصوروا القومية الإسلامية كما تصورها المسلمون منذ أقدم العصور إلى هذه الأيام .

ولكن هناك صورة جديدة للقومية والوطنية قد نشأت فى هذا العصر الحديث ، وقامت عليها حياة الأمم وعلاقاتها ، وقد نقلت إلى مصر مع ما نقل إليها من نتائج الحضارة الحديثة . فلابد من أن تدخل هذه الصورة الجديدة فى الأزهر . وهى إنما تدخل فيه من طريق التعليم الأولى والثانوى على النحو الذى رسمناه ، وبالطريقة التى رسمناها ، وباشراف السلطان العام .

والنتيجة لهذا التفصيل الطويل أن الدولة هى المسؤول الأول ، والمسؤول الأخير ، والمسؤول قبل الأفراد والجماعات ، وبعد الأفراد والجماعات ، عن تكوين العقلية المصرية تكوينا يلائم الحاجة الوطنية الجديدة التى صورناها تصويرا نظن أنه دقيق كل الدقة ، ملائم كل الملاءمة ، حين قلنا إنها تنحصر تثبيت الديمقراطية وحياطة الاستقلال .

التعليمُ الأوّليّ رُكْنٌ أَسَاسِيٌّ مِنْ أركَانِ الدِّيمُقْراطِيّة

١٤

لست فى حاجة إلى الإطالة فى إثبات أن التعليم الأولى والالزامى ركن أساسى من أركان الحياة الديمقراطية الصحيحة . بل هو ركن أساسى من أركان الحياة الاجتماعية مهما يكن نظام الحكم الذى تخضع له . فهذا شىء قد فرغ الناس منه منذ عصر طويل ، وقد فرغت منه مصر أيضًا منذ صدر الدستور الذى فرض هذا التعليم الالزامى فرضًا ، وكلف الدولة أن تكفله ، وأوجب على الآباء أن يرسلوا أبناءهم إليه . ونحن إذا أردنا أن نختصر الأغراض الأساسية التى يجب على الديمقراطية أن تكفلها للشعب ، لم نجد أوجز ولا أشمل ولا أصح من هذه الكلمات التى ذاعت فى الديمقراطية الفرنسية منذ عامين وهى : أن النظام الديمقراطى يجب أن يكفل لأبناء الشعب جميعًا الحياة والحرية والسلم . وما أظن الديمقراطية تستطيع أن تكفل غرضًا من هذه الأغراض للشعب إذا قصرت فى تعميم التعليم الأولى وأخذ الناس جميعًا به طوعًا أو كرهًا .

فلأجل أن تكفل الديمقراطية للناس الحياة ، يجب قبل كل شىء أن تكفل لهم القدرة على الحياة ، أى أن تكفل لهم التصرف فى هذه المذاهب المختلفة التى تمكن الفرد من أن يكسب قوته دون أن يلقى فى ذلك مضارة أو عنتًا . ومن الطبيعى أن الحياة التى يجب أن تكفلها الديمقراطية للناس إنما هى الحياة القابلة للتطور والرقى من ناحيتها المادية ، ومن ناحيتها المعنوية . فليس يكفى أن يكون الفرد قادرًا على أن يتنفس ويتحرك ليس غير . وليس يكفى إذا بلغ الفرد طورًا من أطوار الحياة المادية أن يقف عنده ولا يعدوه حتى يموت . وإنما يجب أن تمكنه الديمقراطية من أن يجوزه إلى طور آخر خير منه . فمن زعم أن الديمقراطية تستطيع أن ترضى عن نفسها ، وترى أنها أدت إلى الشعب ما يجب أن تؤدى إليه حين تضمن للأفراد ما يقيم أودهم ، ويعصمهم من الموت جوعًا ، فقد أخطأ خطأ شنيعًا . يجب أن تضمن الديمقراطية للناس ما يقيم أودهم ، ويعصمهم من عادية الجوع . ولكن يجب أن تضمن لهم مع ذلك القدرة على أن يصلحوا أمرهم ، ويتجاوزوا ما يقيم الأود إلى ما يتيح الاستمتاع بما أباح الله للناس من لذة ونعيم فى هذه الحياة .

وليس ينبغى أن يطلب إلى الديمقراطية أن توزع على الناس أقواتهم ، وتشيع فيهم اللذة والنعيم وهم هادئون مطمئنون . فهذا شيء لن يتاح لنظام إنسانى ، وإنما موعد الناس به الجنة التى وعد الله بها عباده الصالحين إنما الذى يطلب إلى الديمقراطية ويفرض عليها أن تمنح أفراد الشعب وسائل الكسب التى يسعون بها فى الأرض ، ويلتمسون بها الرزق ، وأن تزيل من طريقهم ما قد يقوم فيها من العقبات ، التى تنشأ عن الظلم والجور ، وعن التحكم والاستبداد ، وعن مقاومة الطبيعة نفسها لتصرف الإنسان . وأول وسيلة من وسائل الكسب التى يجب على الديمقراطية أن تضعها فى أيدى الأفراد إنما هو التعليم الذى يمكن الفرد من أن يعرف نفسه ، وبيئته الطبيعية والوطنية والإنسانية ، وأن يتزيد من هذه المعرفة ، وأن يلائم بين حاجته وطاقته وما يحيط به من البيئات والظروف .

وقد لا يكون من المعقول ، أو من الميسور ، أن يطلب إلى الديمقراطية منح الأفراد كل ما يحتاجون إليه أو يقدرون عليه من هذه الوسيلة . ولكن الشيء الذى لا شك فيه أن الديمقراطية ملزمة أن تمنح الأفراد حظا يسيرًا من هذه الوسيلة لا سبيل إلى العيش بدونه فى أى بيئة متحضرة .

فالدولة الديمقراطية ملزمة أن تنشر التعليم الأولى ، وتقوم عليه لأغراض عدة . أولها أن هذا التعليم الأولى أيسر وسيلة يجب أن تكون فى يد الفرد ليستطيع أن يعيش . والثانى أن هذا التعليم الأولى أيسر وسيلة يجب أن تكون فى يد الدولة نفسها لتكوين الوحدة الوطنية ، وإشعار الأمة حقها فى الوجود المستقل الحر ، وواجبها للدفاع عن هذا الوجود .

والثالث أن هذا التعليم الأولى هو الوسيلة الوحيدة فى يد الدولة لتمكن الأمة من البقاء والاستمرار ، لأنها بهذا التعليم الأولى تضمن وحدة التراث الوطنى اليسير الذى ينبغى أن تنقله الأجيال إلى الأجيال ، وأن يشترك فى تلقيه ونقله الأفراد جميعًا فى كل جيل .

وليس الأفراد فى حاجة إلى دفع الضرائب التى تمكن الدولة من البقاء والعمل ، إذا لم تضمن لهم الدولة أيسر ما يحتاجون إليه ليعيشوا ، وليكونوا أمة واحدة قادرة على الوجود ثم على الخلود .

ليس من شك إذن فى أن من أبسط واجبات الدولة وأوضحها وأدناها إلى البداهة أن تنشر التعليم الأولى ، وتقدم عليه وقد فرض الدستور عليها ذلك . فتقصيرها فى ذاته يلزمها إثم التفريط فى ذات الدستور .

وإذا كانت الديمقراطية مكلفة أن تضمن للأفراد الحرية كما ضمنت لهم الحياة ، فإن الحرية لا تستقيم مع الجهل ، ولا تعايش الغفلة والغباء . فالدعامة الصحيحة للحرية الصحيحة إنما هى التعليم الذى يشعر الفرد بواجبه وحقه ، وبواجبات نظرائه وحقوقهم ، والذى يشيع فى نفس الفرد هذا الشعور المدنى الشريف ، شعور التضامن الاجتماعى الذى يجعله حريصًا على احترام حقوق نظرائه عليه ليحترم نظراؤه حقوقه عليهم .

وإذا كانت الديمقراطية مكلفة أن تضمن للناس السلم التى تحميهم من أن يعدو بعضهم على بعض فى داخل حدودهم الجغرافية ، والتى تحميهم من أن يعدو عليهم الأجنبى ، فإن هذه السلم لا تستطيع أن توجد لأن الدولة تريدها على الوجود ، إنما هى محتاجة إلى مادة توجدها وأداة تحققها . والمواطنون الأحرار وحدهم القادرون على إيجاد هذه السلم . هم مادتها وهم أدواتها . ذلك أن الرجل الذى لاحظ له من الحرية عاجز بطبعه عن إيجاد السلم وعن حمايتها ، بل عاجز بطبعه عن تصور السلم . إنما هو قادر على أن يعيش ذليلا ، وعلى أن يكون عاديًا باغيًا إن أتيحت له فرصة البغى والعدوان . فلن تستطيع الديمقراطية أن تكفل للناس حياة ولا حرية ولا سلمًا إلا إذا كفلت لهم تعليمًا يتيح لهم الحياة ، ويبيح لهم الحرية ، ويمكنهم من السلم . ولكن ما هذا التعليم الذى يجب أن تذيعه الدولة الديمقراطية فى الناس وتأخذهم به لتكفل لهم هذه الأغراض الثلاثة التى أشرنا إليها .

أيسر هذا التعليم هو هذا الذى يمكن الفرد من أن يعرف نفسه وبيئته الطبيعية والوطنية ، ويلائم بين حاجاته وبين هذه البيئة الطبيعية والوطنية ، وإذا أردنا تفصيل هذا المقدار اليسير من العلم فنظن أن الفرد محتاج قبل كل شىء إلى أن يقرأ ويكتب ويحسب ، ويعمل أيسر العمل بعقله ويديه ، ليستطيع أن يفهم عن نظرائه ، وليستطيع نظراؤه أن يفهموا عنه . ويجب أن يعرف الفرد انه عضو فى بيئة وطنية هى الأمة ، وأن هذه الأمة قد كانت قبل أن يوجد ، وهى كائنة أثناء وجوده ، وستكون بعد أن يموت . وإذن فلابد من أن يعرف تاريخها معرفة يسيرة ، ولابد من أن يعرف

حالها الحاضرة ، ونظمها القائمة ، ولابد من أن يشعر بآمالها ، ويتصور مستقبلها على وجه ما .

ثم إن هذه الأمة لا تحيا فى الخيال ، ولا تضطرب فى الوهم ، ولكن الله قد قسم لها مكانًا من الأرض أقرها فيه . ولهذا المكان حدوده الجغرافية التى تحصر أقطاره ، والتى يستطيع أفراد الأمة أن يضطربوا بينها ، ويعملوا وهم آمنون مطمئنون فى حدود ما ورثوا من عادة وتقليد ، وما شرعوا من نظام وقانون .

فإذا تجاوزوا هذه الحدود كانت لهم سيرة أخرى غير سيرتهم فى داخلها وخضعوا لنظم أخرى لم يشرعوها ، ولعادات وتقاليد لم يرثوها عن آبائهم ، وقد يسمعون لغة غير اللغة التى يتكلمونها داخل حدودهم ، وهم على كل حال مضطرون إلى كثير من الأوضاع وألوان العيش التى تضطر نفوسهم إلى شىء من الحرج ، وتثير فيها شيئًا من الاستغراب ، وجملة القول أنهم غرباء إذا تجاوزوا هذه الحدود . فيجب إذن أن يعرف الفرد هذه الرقعة من الأرض التى قسمت لأمته فأصبحت لها وطنًا تحبه وتؤثره ، وتفتديه بالأنفس والأموال ، وتحتمل الميسور وغير الميسور من الجهد فى سبيل حمايته من العاديات ، لا لأنها تعيش فيه فحسب ، بل لأنه مهد حضارتها ، ومستقر أجيالها القديمة ، فأرضه مكونة من رفات الأجيال . فالتفريط فيها تفريط فى الآباء والأجداد ، وإباحة لحرمتهم التى يجب ألا تباح . وهذه الأرض هى مصدر الخير الذى يعيش منه الأفراد ، ومصدر النعيم الذى يستمتعون به فهم حراص عليها . ولهذا ولأكثر من هذا هم حراص عليها لأنها ميدان حياتهم ونشاطهم ، ومسرح آمالهم ورجائهم ، ومستقر حضارتهم ومدنيتهم ، والملجأ الأمين لكل ما يحبون ويؤثرون . ولهذه الأمة لغة تمكن أفرادها من أن يفهم بعضهم بعضًا ، ويفضى بعضهم إلى بعض بذات نفسه ودخيلة ضميره وبأيسر حاجاته وأعسرها . فلابد إذن من أن يتعلم الفرد لغة أمته ويتقنها ليحقق هذه الفكرة اليسيرة الأولية وهى : أنه حيوان اجتماعى ناطق . وإذن فالمقدار اليسير الذى يجب أن يشترك المصريون جميعًا فى العلم به ، وفى العلم به على أحسن وجه ممكن ، هو تاريخ مصر وتقويمها ولغتها ، ثم نظامها السياسى والمدنى والاجتماعى الذى تقوم عليه حياتها وتصلح عليه أمورها ، ثم هذا المقدار اليسير الذى يمكن الفرد من أن يعمل بعقله ويده إلى حد ما .

وواضح جدا أن أمر الدين هنا كأمره فى الفصل الماضى : يختلف باختلاف النظرة التى تنظرها إليه الدولة . فإن رأت إقامة التعليم على الفكرة المدنية الخالصة تركت أمر

الدين إلى الأسرة ، ولم تقم فى سبيل تعليمه المصاعب والعقبات . وإن رأت إقامته على الفكرة المدنية الدينية قسمت للتعليم الدينى مكانه من هذا البرنامج .

وليست الدولة مسؤولة عن تكوين عقل الصبى وقلبه فحسب ، بل هى مسؤولة أيضًا ، ومسؤولة فى مصر بنوع خاص ، عن حماية جسمه من الآفات والعلل ، وتمكينه من النمو المطرد الذى لا يتعرض لاضطربات ولا فساد . فلابد من أن يكون فى التعليم الأولى مكان ممتاز للتربية البدنية يضمن للأمة تكوين أجيال صحيحة الأجسام والعقول معًا .

وقد يستبيح المشرفون على التعليم الأولى لأنفسهم فى بعض البلاد المتحضرة شيئًا من الإهمال فى حق التربية البدنية والنفسية ، ويكتفون بالفراغ للتعليم وتربية العقل ، لأنهم يعتمدون على الأسرة فى تحقيق ما لم يحققوا، والنهوض بما لم ينهضوا به من تربية الأجسام والأخلاق . ولكن هذا النحو من الإهمال مستحيل فى مصر الآن على أقل تقدير ، لأن الأسرة المصرية فى هذا الجيل والجيل الذى يليه بعيدة كل البعد عن أن تستطيع النهوض بأعباء التربية الصالحة للجسم والخلق . ولابد من مرور زمن طويل قبل أن تستطيع الدولة الاعتماد على الأسرة فى شؤون التربية، وانتظار معونتها على تكوين الأحداث والشباب .

مُهِمَّةُ التعْليم الأوّلىّ أخْطَرُ مِنْ مَحْوِ الأمِّيَّة

١٥

وقد قلت إن المنهاج المكتوب والبرنامج المرسوم ليسا هما الغاية التى نقصد إليها أو نكتفى بها . وإنما الغاية هى تكوين الصبى الصالح للنمو ، القادر على أن يكون شابا نافعًا لنفسه وأمته .

وليس سبيل ذلك أن يكون المنهاج جيدًا ، والبرنامج متقنًا فحسب ، وإنما سبيل ذلك أن ينفذ المنهاج الجيد والبرنامج المتقن تنفيذًا صالحًا منتجًا .

والسبيل الوحيد إلى ذلك هو المعلم الصالح لفهم المنهاج والبرنامج وتنفيذها على أحسن وجه وأكمله .

فإذا أرادت الدولة أن تعنى بالتعليم الأولى فلابد لها من العناية بالمعلم الأولى ، وكل تعليم مهما يكن فرعه وطبقته لا يستقيم أمره إلا إذا نهض به المعلم الكفء . ولكن الكفاية فى المعلم الأولى لها خطر آخر ليس لكفاية غيره من المعلمين . فالمعلم الأولى أمين على أبناء الشعب ، وهو مسؤول عن هذه الأمانة أمام الشعب من جهة ، وأمام الدولة من جهة أخرى .

مسؤول أمام الشعب لأن الآباء والأمهات إذا أرسلوا أبناءهم إلى المدارس انتظروا أن يخرجوا منهـــا وقد نمت أجسامهم وعقولهم ، وصفت قلوبهم ، واستقامت أخلاقهم ، وأصبحوا خيرًا منهم حين دخلوا هذه المدارس . فإذا رد إليهم أبناؤهم على غير هذه الحال ، إذا رد إليهم أبناؤهم مرضى وقد كانوا ينتظرون لهم الصحة والنمو ، إذا رد إليهم أبناؤهم جهالا وقد كانوا ينتظرون لهم المعرفة والفهم ، إذا رد إليهم أبناؤهم معوجة أخلاقهم سيئة سيرتهم وقد كانوا ينتظرون لهم استقامة الخلق وحسن السيرة ، كان من حقهم أن يسألوا المعلم عن هذا كله ، لأنه تلقى أبناءهم صالحين للتطور والرقى فأفسد حين كان ينتظر منه الاصلاح . وهو مسؤول عن هذه الأمانة أمام الدولة لأنها حين دفعت إليه أبناء الشعب قد كلفته أن يهيئهم ليكونوا أعضاء صالحين مصلحين فى البيئة التى يعيشون فيها ، قادرين على احتمال الأمانة

الوطنية التى يتلقونها من التعليم الأولى والتى تعدهم لحماية الوطن وإقرار الأمن والعدل فيه ، وتمكينه من الرقى والطموح إلى حال خير من الحال التى هو فيها .

فإذا رد المعلم الأولى إلى الدولة صبية عاجزين ، قد فترت هممهم ، وضعفت قلوبهم ، وقصرت عقولهم عن أيسر ما ينبغى لها من حسن الفهم والحكم والتقدير ، كانت الدولة خليقة أن تحاسب هذا المعلم ، لأنه تلقى منها مادة صالحة فأفسدها ، ولم يهيئها للمهمة التى يجب أن تهيأ لها .

وإذا كان المعلم الأولى أمينًا على أبناء الشعب ، مسؤولا عن هذه الأمانة الثقيلة أمام الشعب من جهة ، وأمام الدولة من جهة أخرى ، فمن حقه على الشعب والدولة أن يجد عندهما المعونة على النهوض بهذه الأمانة الثقيلة التى يفرضانها عليه ويسألانه عنها .

هذه المعونة ذات أوجه ثلاثة كلها خليق بالعناية والرعاية : فأولها أن الدولة ملزمة أن تهيئ المعلم تهيئة صالحة لينهض بهذه الأمانة الثقيلة على أحسن وجه . ومعنى ذلك أن الدولة يجب أن تعنى بالمدارس والمعاهد التى تخرج للتعليم الأولى رجاله .

ومهما تبذل الدولة فى ذلك من جهد ، ومهما تنفق فى سبيله من مال ، فلن تبلغ من ذلك ما ينبغى . ذلك لأن هذه المدارس هى التى تخرج الأمناء الذين نكل إليهم أبناءنا ، وتكل الدولة إليهم قوام الحياة الوطنية ومادتها . وقد تعودنا فى مصر أن نحقر أمر التعليم الأولى ، وأمر الذين ينهضون به ويفرغون له . وما أحسب أننا نخطئ فى شىء كما نخطئ فى هذه الخطة التى مضينا عليها من ازدراء التعليم الأولى ومعلميه .

لابد من أن تكون مدارس المعلمين صالحة كأحسن ما يكون الصلاح ، فى حياتها المادية وفى حياتها المعنوية ، بحيث لا يعيش الطلاب فيها عيشة ابتذال وهوان ، ولا يشعرون فيها بأنهم عيال على الدولة ، وبأنهم طبقة منحطة متواضعة من طبقات الشعب . فإنك تطلب إلى المعلم الأولى أن يبث فى نفس الطفل العزة والكرامة وحب الحرية والاستقلال . فيجب أن تشعره العزة والكرامة ، وتشربه فى قلبه حب الحرية والاستقلال . لأن الرجل الذليل المهين لا يستطيع أن ينتج إلا ذلا وهوانًا ، ولأن الرجل الذى نشأ على الخنوع والاستعباد لا يمكن أن ينتج حرية واستقلالا .

إن الشعب الذى يريد أن ينشئ جيلاً صالحًا خليق قبل كل شىء بأن يفكر فى المعلمين الذين ينشئون له هذا الجيل .

وليس يكفى أن تكون حياة المدرسة صالحة من الناحية المادية والمعنوية ، بل يجب أن يكون التعليم فيها صالحًا أيضًا . فكما أن الذلة لا تنتج عزة ، فكذلك الجهل لا ينتج علمًا .

وما ينبغى أن تكلف المعلم الأولى تعليم الصبية تاريخ وطنهم ، وهو يجهل هذا التاريخ أو لا يعرفه إلا مشوهًا منقوصًا . وما ينبغى أن تكلفه تعليم الصبية جغرافيا وطنهم ، وهو يجهل هذه الجغرافيا ، ولا يعرف حدود الوطن ولا أقطاره .

وقل مثل ذلك فى اللغة . وقل مثل ذلك فى النظام . وقل مثله فى الدين إن أردت أن يكون الدين جزءا من التعليم الأولى .

وليس صحيحًا أن التعليم الأولى فى بلد كمصر إنما هو محو الأمية ، وجعل أبناء الشعب قارئين كاتبين فى أقصر وقت ممكن ، بحيث يكتفى من المعلم بما كنا نكتفى به منذ حين من القدرة على تعليم الصبية القراءة والكتابة وأوليات الحساب .

فإن هذا النوع من التعليم الذى لاحظ له من نضج ، ولا من قدرة على المقاومة والاستقرار والثبات ، يوشك أن يكون أقرب إلى الشر منه إلى الخير . فإن الصبى الذى يلم بالقراءة والكتابة والحساب ثم يدفع إلى ميادين الحياة العملية دون أن يمضى فى فرع آخر من فروع التعليم ، هذا الصبى بين اثنتين : فأما أن تشغله الحياة وصروفها عما تعلم فى الكتاب فينساه ويرتد جاهلا كما كان ، واهيًا كما بدأ وإذا هو قد أضاع وقته ووقت معلميه فى المدرسة ، وإما أن يستبقى علمه بالقراءة والكتابة ، وإذا هو يقرأ كل ما يقع إليه فى غير تمييز ولا اختيار ، وإذا عقله مستعد لأن يتخذ صورة ما يقرأ على اختلافه وتباينه ، وعلى اضطرابه وتناقضه .

وإذا هو ينشأ ضعيف العقل ، فاسد الرأى ، مشوه التفكير ، عاجزًا عن الفهم والحكم ، مستعدا للتأثر بكل ما يلقى إليه ، والاستجابة لكل ما يدعى إليه وهذا النوع من الشباب خطر على نفسه وعلى أمته ، لأنه خطر على النظام الاجتماعى دائمًا . فيجب أن ننزع من رؤوسنا فكرة القناعة بالقراءة والكتابة والحساب فى التعليم الأولى ، وفكرة الاكتفاء بمحاربة الأمية .

فإنك لا تحاربها ولا تمحوها بهذا التعليم اليسير ، وإنما تؤجل سيطرتها على الأفراد لشر منها للتورط فى كثير من ألوان الفساد الاجتماعى على غير فهم ولا علم ولا تمييز .

وإذا انتزعنا من رؤوسنا هذه الفكرة ، واقتنعنا بأن التعليم الأولى أهم وأعمق وأقوم من تعليم القراءة والكتابة والحساب فقد يجب علينا ألا نكتفى بالمعلم الأولى كما هو الآن ، وبأن نكون جيلا من المعلمين الأولين يعرفون أكثر من القراءة والكتابة والحساب ، ويقدرون على أن يعلموا الصبية أشياء أخرى إلى القراءة والكتابة والحساب .

وقد يرانى بعض الناس غاليًا إذا جعلت الشهادة الثانوية شرطًا أساسيا لدخول الطلاب مدارس المعلمين الأولية . ولكن هذا هو الذى تأخذ به الديمقراطية الحديثة ، وهو الذى لابد لنا من الأخذ به إن أخذنا تكوين الأجيال المقبلة بالحزم والجد .

وأنا أفهم ألا يشترط التعليم الجامعى للنهوض بأعباء التعليم الأولى ، ولكن الشىء الذى لا شك فيه أن هذا التعليم الجامعى إذا أضيفت إليه أصول التربية التى تتصل بحياة الطفل وتنشيئه كان أقرب إلى النفع منه إلى أى شىء آخر .

وأنا مع ذلك لا ألح فى أن يتخرج المعلم الأولى من الجامعة ولكن ألح فى أن يظفر بالشهادة الثانوية ليحصل على مقدار صالح من الثقافة العامة ، ثم يفرغ بعد ذلك فى مدرسة المعلمين لشؤون التربية والتعليم عامين أو ثلاثة أعوام .

والوجه الثالث الذى لابد من العناية به بالقياس إلى المعلم الأولى نتيجة لازمة لهذين الوجهين الماضيين .

فالمعلم الأولى فى مصر يشغل فى حياتنا الاجتماعية مركزًا متواضعًا جدا ، متواضعًا من الناحية المادية ، لأن الدولة تقتر عليه فى الرزق ، ولا تأجره إلا أجرًا يمكنه مما يقيم أوده ليس غير .

والمعلم الأولى إنسان كغيره من الناس . له حقه المطلق فى أن يعيش ، وفى أن يعيش عيشة راضية إلى حد ما ، وفى أن يبسم للأمل ، ويبسم له الأمل ، وفى أن يربى أبناءه ويعلمهم خيرًا مما ربى هو ومما تعلم ، وفى أن يطمع لهم فى مراكز خير من مركزه . ولابد من أن تمكنه حياته من ذلك ، ومن أن تأجره الدولة أجرًا يلائم عمله الخطير من جهة ، وحقه الطبيعى وأمله المعقول من جهة أخرى .

وإذا غيرت الدولة رأيها فيه ونظرها إليه ، وفتحت له أبواب الحياة الراضية ، والأمل الباسم ، تغير فيه رأى الشعب أيضًا ، وتغير نظر الشعب إليه ، وحكمه عليه ، وظفر بحظ معقول من الكرامة والاحترام بين مواطنيه . وكما أننا نريد أن يشعر الطالب

فى مدرسة المعلمين بأنه كغيره من المصريين ، له الحق مثلهم فى أن يكون عزيزاً كريمًا ، فنحن نريد أن يشعر المعلم حين يؤدى واجبه بهذه العزة والكرامة ، ليكون مثالا لهما أمام التلاميذ .

ومن أغرب التناقض أن نزدرى المعلم الأولى ، أو ننظر إليه نظرة عطف وإشفاق خير منهما الازدراء ، ثم نطلب إليه ونلح عليه فى أن يشيع فى نفوس أبنائنا العزة والكرامة والحرية والاستقلال .

لا أعرف شرا على الحياة العقلية فى مصر من أن يكون المعلم الأولى كما هو الآن عندنا سيئ الحال منكسر النفس ، محدود الأمل ، شاعرًا بأنه يمثل أهون الطبقات على وزارة المعارف شأنا .

ضَرُورَة الاقتِصَادِ وَمُراعاة ظُروفِ البِيئَة

١٦

وأمر التعليم الأولى عندنا غريب من وجه آخر ، محتاج إلى التقويم حقا . فقد لا يكون من العدل ولا من الانصاف أن تتهم الدولة فى مصر بالبخل على التعليم الأولى ، أو التقصير فى العناية بنشره وإذاعته كما يريد الدستور . ولكن الدولة تخلق لنفسها فى سبيل ذلك ألوانًا من المصاعب والمشكلات تكاد تفسد عليها جهدها كله ، لأنها تستنفد أكثر ما ترصد الدولة من المال لهذا التعليم دون أن تغنى فى ذلك غناء .

ذلك أن وزارة المعارف قد وضعت فى رأسها ، أو وضع العهد القديم فى رأسها للمدرسة الأولية صورة أقل ما توصف به أنها عقيمة مضيعة للمال والجهد فى غير نفع ، محولة للتعليم الأولى عن طريقه الصالحة المنتجة ، إلى طريق أخرى معوجة ملتوية ، أولها الخطأ وآخرها الفساد .

فوزارة المعارف تريد أن تكون المدرسة الأولية بناء على الطراز الأوربى الحديث . فهى إن أرادت أن تنشئ مدرسة فكرت قبل كل شىء فى البناء الصالح لتستأجره أو لتقيمه ثم فكرت فى تأثيثه الحديث ، وأنفقت فى هذا كله مقدارًا غير قليل من المال ، لا أعرف الآن ما هو بالضبط ، ولكنى أحقق أنه أكثر مما ينبغى . وأكبر الظن ان ما تنفقه وزارة المعارف فى بناء مدرسة وتأثيثها يكفى لاقامة مدارس وتأثيثها إذا نظرت الوزارة إلى هذا الأمر نظرة مصرية معقولة ، لا نظرة أوروبية غالية .

فليس المهم أن يكون البناء أنيقًا ، ولا أن يكون الأثاث حديثًا ، وإنما المهم أن يكون البناء مستكملا للقسط المعقول من الشروط الصحية ، وأن يكون الأثاث نظيفًا . وليس على الدولة ولا على الشعب بأس من أن يكون البناء والأثاث متواضعين .

وربما كان البأس كل البأس فيما نحن فيه من التأنق والاسراف ذلك أن هذا التأنق يباعد بين البيئة المدرسية والبيئة المنزلية مباعدة خطرة على الأخلاق والنظام جميعًا .

فأنا أفهم أن يذهب ابن القرية إلى المكتب فيرى فيه نظامًا ونظافة خيرًا مما يرى فى منزله . ولكنى لا أفهم أن يذهب ابن القرية إلى المكتب فيرى فيه تأنقًا وترفًا ، ويحيا فيه

حياة تبغض إليه حياته الغليظة الخشنة التى يحياها آخر النهار وطول الليل ، والتى سيحياها بعد أن يفرغ من التعليم ويعود إلى عيشة أهله وذويه . ذلك خليق أن يزهد الصبى فى حياته المتواضعة ، وأن يبغض إليه ما ألف ، وأن يطمعه فيما قد لا يقدر عليه وأن يضطر آخر الأمر إلى شىء من السخط والحنق والضيق لا يستقيم عليه النظام ، وأن يجعل منه عنصرًا خطرًا من عناصر الثورة التى لا تأتى من روية وتفكير وتطور معقول ، وإنما تأتى من السخط والحنق والضيق والحسد ، وحسبك بهذا كله شرًا .

فلو أن وزارة المعارف أنفقت هذا المال الكثير الذى تبذله فى بناء المدارس الأنيقة والمكاتب المترفة ، لو أنها أنفقت هذا المال فى بناء المدارس المتواضعة الملائمة لحياة المصريين فى مدن مصر وقراها ، لأفادت غير قليل فى نشر التعليم الأولى والاصلاح من أمر المعلمين فإذا أضفنا إلى ذلك أن نشر التعليم الأولى عندنا ضرورة ، لأن كثرة الشعب لا تزال جاهلة ، ولأنها إلى المعرفة أحوج منها إلى البناء المترف الأنيق ، كان هذا خليقا أن يجعل وزارة المعارف تعيد النظر فى أمر التعليم الأولى كله ، فى مدارسه ومكاتبه ، وفى مناهجه وبرامجه ، وفى معلميه ، وما يحتاجون إليه من المدارس والمعاهد .

وأى وقت أصلح لإعادة النظر فى شؤون التعليم الأولى من هذا الوقت الذى تستأنف فيه مصر حياة جديدة فى عهد جديد .

مَرحَلَة التعْلِيمِ الأوَّلِيّ لا تَكْفِي

١٧

وإذا أتم الصبية تعليمهم الأولى كما ترسمه المناهج والبرامج ، فمن أشد الخطأ وأشنعه أن تكتفى الدولة بذلك أو تطمئن إلى أنها قد أدت إلى هؤلاء الصبية حقهم ، ونهضت بما تفرضه الديمقراطية من حماية أبناء الشعب من الجهل ، وتزويدهم بأيسر حظ ممكن من العلم.

قد يقال : إن الحفظ فى الصغر كالنقش على الحجر . ولكن الحجر إذا ترك معرضًا لما تنسجه عليه ريح الشمال وريح الجنوب كما يقول الشاعر القديم ، كان خليقًا أن تطمس رسومه ، وتستخفى معالمه ، ويظهر للعين كما كان قبل أن تمسه الأيدى بالنقش ، خلوًا من كل رسم ، فلابد إذن من تعهده وتنقيته بين حين وحين ، حتى تظل الرسوم بادية واضحة ، لا يسترها غبار ، ولا يخفيها نسيج الريح .

والذين يشبهون نفس الصبى بالحجر الذى يقبل الرسم ويحفظه خليقون أن يمضوا بهذا التشبيه إلى غايته ، وألا يطمئنوا إلى مجرد التعليم ، كما لا ينبغى الاطمئنان إلى مجرد النقش على الحجر . فإن خطوب الحياة ومشاغلها خليقة أن تنسج على نفس الصبى من الهموم والنسيان مثل ما تنسجه جنوب امرئ القيس وشمأله على ما ترك الأحبة من الرسوم والآثار . فالظفر بشهادة التعليم الأولى لا يتم هذا التعليم ولا يعفى الدولة من تبعاته ، لأن الصبية خليقون إذا لم نتابعهم بالدرس ولم نتعهدهم بالتعليم بعد خروجهم من المكاتب ، أن يجهلوا ما عرفوا وينسوا ما حفظوا ، ويرتدوا أميين كما كانوا قبل أن يدخلوا المدرسة .

والواقع أن هؤلاء الصبية ينقسمون بعد خروجهم من المدرسة أقسامًا ثلاثة :

فريق يمضى فى التعليم العام إلى غايات قريبة أو بعيدة .

وفريق يمضى إلى التعليم الفنى ليتعلم مهنة من المهن يكسب بها القوت .

وفريق ثالث تتعجلهم الحياة فيعملون مع آبائهم وأقاربهم فيما يعملون فيه من زراعة أو صناعة أو تجارة .

فأما الفريق الأول فلندعه إلى أن نعود إليه حين نتحدث فى أمر التعليم العام .

وأما الفريق الثانى فأمره إلى الذين يعنون بتنظيم التعليم الفنى الذى لا نقول فيه شيئًا لأنا لا نحسن العلم به ولا القول فيه . ولكنا نستطيع أن نقول إن من الحق على الدولة لهؤلاء الصبية الذين يقصدون إلى التعليم الفنى ألا تقصرهم على هذا التعليم ، وأن تضيف إليه مقدرًا من الثقافة يترقى فى اطراد ما أقام هؤلاء التلاميذ فى مدارسهم بحيث إذا خرجوا منها ظافرين بالمهنة التى أرادوا أن يصطفوها كانوا قد أخذوا فى الوقت نفسه بحظ حسن من الثقافة التى تباعد بينهم وبين الجهل ، وتقارب بينهم وبين المعرفة ، وتزيد ما تعلموه فى المدارس الأولية رسوخًا فى عقولهم ، وامتزاجًا بنفوسهم ، وتجعلهم شبابًا لا يعملون بأيديهم ليعيشوا فحسب ، ولكنهم يعملون بأيديهم وعقولهم وقلوبهم ، ويجدون فى هذا كله القوة لا على العيش وحده ، بل على العيش والاستمتاع باللذات النقية البريئة التى يجب أن يستمتع بها الشباب .

وأما الفريق الثالث الذين لا يستطيعون أن يتجهوا إلى التعليم العام أو إلى التعليم الفنى ، لأن ظروف الحياة تعجلهم عن ذلك ، وتضطرهم إلى أن يعملوا ليعيشوا ، فمن حقهم على الدولة ألا يجهلوا ما عرفوا ، وألا ينسوا ما حفظوا ، وألا يقفوا عند هذا الحد الذى انتهت بهم إليه المدرسة الأولية ، ومن حقهم على الدولة أن تلائم بين ما يحتاجون إليه من العمل لكسب القوت وبين ما يحتاجون إليه من المضى فى أسباب الثقافة إلى حد ما .

وإنما يتهيأ لهم ذلك إذا نظمت لهم الدولة دروسًا يسيرة مسائية يختلفون إليها بعد الفراغ من أعمالهم ، على ألا يكون ذلك إجباريا خالصًا كالتعليم الأولى ، ولا اختياريا خالصًا تترك فيه لهم الحرية المطلقة . وإنما يكون شيئًا بين ذلك ، فيه حظ من الحرية ، وفيه حظ من الاجبار ، وربما كان الترغيب والتشجيع بالمكافآت والمسابقات ، وهذه الشهادات التى تغرى الشباب ، أقوم طريق إلى حثهم على التزيد من هذه الثقافة ، والترفع عن هذا الركود العقلى الذى يضطرون إليه إذا لم تفتح الدولة لهم أبواب المعرفة ولم تهيئ لهم سبلها .

والدولة قادرة على أن تجد الوسيلة إلى تمكين هؤلاء الصبية من المضى فى الثقافة على مهل ، حتى إذا بلغوا سن الشباب لم يكن الأمد بعيدًا بينهم وبين إخوانهم الذين دخلوا المدارس الفنية فتثقفوا فيها بشىء من المعرفة ينمى فيهم ملكة الفهم والحكم والذوق .

وليست الدولة مدينة لهؤلاء الصبية جميعًا بتنمية العقل والذوق والشعور فحسب ، بل هى مدينة لهم ولنفسها وللشعب أيضًا بتنمية أجسامهم وترقية حظهم من الرياضة البدنية . وإنما يتأتى لها ذلك إذا شجعت هذه الرياضة على النحو الذى تشجع عليه الثقافة العقلية .

بهذا كله تضمن الدولة للشعب شبابًا صالحين ، قادرين على أن يعيشوا أولا ، وعلى ألا يقنعوا بأدنى العيش ، بل يرغبون فى طيبات الحياة ، ويستطيعون أن يبلغوا منها بعض ما يريدون ثانيًا ، وعلى أن يفهموا معنى الوطن ويقدروا حقه عليهم ثالثًا ، وعلى أن يفهموا هذه الصلة الاجتماعية التى تمكنهم من أن يعايش بعضهم بعضًا ، ويزاحم بعضهم بعضًا ، فى غير مضارة ولا تعمد للشر ، ولا قصد إلى الإثم ، ولا تورط فى الجرائم والسيئات رابعًا ، وقادرين أخيرًا على أن يفهموا معنى الإنسانية ويحققوه ، ويشعروا بما لهم على الأمم الأجنبية من حق وما عليهم لها من واجب ، قادرين على الجملة على أن يفهموا الحياة ، وينهضوا بتبعاتها ، لأنفسهم وأسرهم ووطنهم للناس جميعًا .

وكل تقصير فى شىء من ذلك تتورط فيه الدولة عن عمد أو عن اضطرار يعرضها لأثقل اللوم وأشنعه ، ويحملها إثم التفريط فى حق الديمقراطية وفى حق الشعب ، ويقيم الدليل القاطع على أنها لم تؤد ما خلقت له على وجهه ، وهى من أجل ذلك عرضة لأن يسخط عليها الشعب الذى يقيمها بما يبذل من جهد ، وما ينفق من مال ، وما يتعرض له من التضحية بالأنفس والأرواح ، وعرضة لما يترتب على هذا السخط من فساد الأمن ، واضطراب النظام ، وهذه الثورات الاجتماعية التى إن عرف كيف تبتدئ فليس يعرف كيف تنتهى ، ولا عند أى حد تقف .

خَطَرُ التعْلِيمِ الأولى وأَهَمِيَّتُهُ

١٨

فليس التعليم الأولى إذًا من اليسر والسهولة بحيث نظن ، ولكنه معقد أشد التعقيد ، يحتاج إلى الملاحظة الدقيقة المتصلة التى تمكن المشرفين عليه من أن يلائموا بينه وبين هذه الحياة الوطنية والإنسانية ، التى لا تكاد تستقر حتى تتغير وتنتقل من طور إلى طور بتأثير الظروف التى نعرفها والتى لا نعرفها . فمن الواضح أن حياة الأمم فى هذا العصر الحديث لا تكاد تثبت وتطمئن إلا ريثما تدفعها الحاجات المختلفة ، وألوان التفكير المتباينة ، إلى فنون من التغير والتبدل تختلف سرعة وبطأ باختلاف حظوظ الأمم من الرقى والانحطاط .

وليس من شك فى أن تصور التعليم الأولى أثناء القرن الماضى كان أيسر وأدنى إلى السذاجة منه الآن . فقد كان يمكن أن يكتفى منه بمحو الأمية ، وتمكين الصبى من أن يقرأ ويكتب ويحسب . ولكن العقل يرقى من يوم إلى يوم وهو كلما رقى أمعن فى التفكير ، وكلما أمعن فى التفكير استكشف كثيرًا من الحقائق المجردة التى كان يجهلها من قبل ، وكلما استكشف مقدارًا من هذه الحقائق المجردة تأثرت بها الحياة العملية للناس . فاخترعت أشياء لم تكن ، وتعقدت أمور الناس تعقيدًا يزداد من يوم إلى يوم ، واضطر الناس إلى أن يلائموا بين هذه الحياة التى تتعقد فى اطراد وبين ما ينبغى أن يأخذوا أنفسهم به من العلم ، لينهضوا بما تفرض عليهم من تبعات ، وما تلقى على كواهلهم من أثقال .

والتفكير الدقيق فى هذه الحقيقة الواضحة خليق بعناية الذين يشرفون على أمور التعليم ، لأنه يحقق الصلة بين الطبقة الراقية الممتازة من طبقات الشعب وبين هذه الطبقات الأخرى التى نسميها الدهماء ، والتى هى مادة الحياة الوطنية وقوامها دائمًا .

فلا ينبغى أن تجعل أمور التعليم الأولى إلى قوم متواضعين فى الثقافة متوسطين فى العلم ، لأن هؤلاء لا يقدرون على أن يفهموا هذا التعليم ، ولا على أن يوجهوه وجهته التى تنبغى له . يمنعهم من ذلك قلة حظهم من العلم ، وعجزهم عن أن يحيطوا بما يقتضيه تطور الحياة من تطور التعليم الذى يمكن الناس من الحياة ويعينهم على احتمال أعبائها .

وما أكثر أن نغتر بلفظ التعليم الأولى ! نراه سهلاً يسيرًا ومتواضعًا ضئيلاً ، فنحسب معناه كلفظه سهلا يسيرًا متواضعًا ضئيلا ، وننسى أن التعليم الأولى هو إعداد كثرة الشعب للحياة من جهة ، وتحميل كثرة الشعب تراث الأجيال الماضية من جهة أخرى .

وليس هذا بالشيء اليسير الهين الذى يستطيع أن ينهض به أنصاف المتعلمين . إنما أمر التعليم الأولى خليق أن يكون إلى صفوة الأمة وخلاصة النابهين من علمائها وقادة الرأى فيها . أولئك الذين تتسع عقولهم لا لفهم التطور الوطنى الخاص فحسب ، بل لفهم التطور العام الذى تخضع له الحضارة الإنسانية كلها .

والخطر على التعليم الأولى من جهل المشرفين عليه أشد جدًا من الخطر على التعليم العالى إذا لم يكن مديروه ومدبرو أمره من الكفاية وسعة العقول بحيث ينبغى . ذلك أن قصور المشرفين على التعليم العالى يمكن أن تتقى شروره ، وتجتنب سيئاته ، لأن الأساتذة الذين يفرغون لهذا التعليم قادرون على أن يصلحوا ما يكون من قصور المدبرين وعجز المديرين . فأما المعلمون الذين ينهضون بالتعليم الأولى فهم أضعف من أن يقاوموا سلطان الرؤساء ، وأعجز من أن يصلحوا ما يفسده قصور المشرفين على أمور هذا التعليم . فإذا كان من الحق على الدولة أن تعنى أشد العناية بالمدارس التى تخرج المعلمين فمن الحق عليها أن تبذل ما تملك من جهد فى اختيار الذين تكل إليهم إدارة هذا التعليم الأولى ، بحيث تستطيع أن تطمئن إلى أن هذا التعليم لن يقصر عما يطلب إليه ، ولن يجمد فى طريقه ويصبح أداة صلبة لا حظ لها من المرونة ، ولا قدرة لها على التطور ومجاراة الحياة .